

إن قيام الاتحاد عزز مكانة المرأة وأبرزها، ووضع لها أطراً قانونية وتشريعية تحقق للمرأة مكانتها، هذه الأطر لازمة التنفيذ فهي دستور دولة، حريص على تحقيق الرفاه لرجال ونساء الوطن على حد سواء. ولأن دولة الإمارات العربية المتحدة دولة إسلامية عربية خليجية، فدستورها نابع من دينها وعروبته وانتماؤها لمحيطها الخليجي. ولأن الإسلام أعزَّ المرأة وأعطاه حقوقها وساواها بالرجل في الكثير من المجالات، منصفاً للمرأة معلياً من قدرها. 37 ومن مواد الدستور الإماراتي: ٩ مادة 14، المساواة والعدالة الاجتماعية وتوفير الأمن والطمأنينة، من دعائم المجتمع والتعاقد والتراحم صلة وثقى بينهم. التعليم عامل أساسي لتقدم المجتمع وهو إلزامي لمرحلته الثانوية، ويضع القانون الخطط اللازمة لنشر التعليم وتعميمه بدرجاته المختلفة، على أساس المساواة بينهم في الظروف، هذه المواد الدستورية العظيمة في مفرداتها تؤكد أن المرأة تتمتع بكافة الحقوق التي يتمتع بها فالمساواة الاجتماعية هي ركيزة من ركائز المجتمع الإماراتي، وكذلك الحق في التعليم،